

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٩٣٣

الاربعاء، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد أباري | (النيجر) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيدة إيفستيغنيفا |
| | إستونيا | السيد ليباند |
| | أيرلندا | السيدة بيرن ناسون |
| | تونس | السيد بن لاغة |
| | سانت فنسنت وجزر غرينادين | السيدة مارك |
| | الصين | السيد سون جيكيانغ |
| | فرنسا | السيدة غاسري |
| | فييت نام | السيد فام |
| | كينيا | السيد أولندا |
| | المكسيك | السيد غوميس روبليدو فيردوسكو |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد روسكو |
| | النرويج | السيد هاينس |
| | الهند | السيد راغوتاهالي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد ميلز |

## جدول الأعمال

منطقة وسط أفريقيا

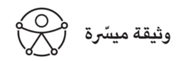
تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2021/975)



21-39621 (A)





*افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.*

**إقرار جدول الأعمال**

*أُقِرَّ جدول الأعمال.*

**منطقة وسط أفريقيا**

**تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2021/975)**

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فرونسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/975، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد فال

**السيد فال** (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أرحب بكون أن إحاطة اليوم بشأن التقرير عن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا تجري في ظل رئاستكم، السيد الرئيس. فمن حسن طالعي الكبير أن تتاح لي هذه الفرصة لكي أشيد ببلدكم إشادة مستحقة جدا إذ تقترب فترة عضويته في مجلس الأمن من نهايتها. إن فترة عضويتكم في هذا المنصب الدبلوماسي الرفيع وولايتكم لخدمة السلام العالمي، بما في ذلك في وسط أفريقيا، والمواضيع التي اخترتموها خلال العامين الماضيين – وتحديدا، الحالات في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد والأمن المناخي – تهم المنطقة كثيرا.

(تكلم بالإنكليزية)

ويسرني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم بشأن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة البعثة.

لقد ظلت منطقة وسط أفريقيا تواجه حالة متدهورة فيما يتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وظلت حملة التطعيم في المنطقة دون الإقليمية بطيئة ومتفاوتة عموما. ووفقا للبيانات الرسمية، تم حتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر تطعيم ما يقرب من ٣ في المائة من السكان في جميع أنحاء وسط أفريقيا. وفي نفس الوقت، أبلغ عن ٤٣٨ ٠٠٠ حالة، بما في ذلك ٧ ٠٤٧ شخصا فقدوا أرواحهم منذ بداية الجائحة – أي بزيادة قدرها ١٠٠ في المائة، مقارنة بالحالة في حزيران/يونيه.

وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم وسط أفريقيا في جهودها الرامية إلى احتواء الجائحة وتخفيف أثرها.

ويشجعني التفاؤل السائد بعد ركود اقتصادي حاد، إذ تشرع البلدان في التعافي الاقتصادي. وأثني على المؤسسات المالية الإقليمية والقارية والدولية التي تدعم، من خلال التزامها المالي والتقني المتجدد والسخي، بلدان المنطقة لمعالجة أثر الأزمة الصحية والاقتصادية المزدوجة.

وفي حين أظهرت إدارة جائحة كوفيد-١٩ قدرة دول وسط أفريقيا على الصمود، فقد كشفت أيضا عن بعض تحديات الحوكمة التي طال أمدها والتي تحتاج إلى معالجة لكي تتمكن المنطقة دون الإقليمية من منع الأزمات المقبلة والتخفيف من حدتها وحلها بنجاح. والواقع أن الثغرات في الحوكمة لا تزال تعوق الجهود دون الإقليمية لرسم مسار للسلام والتنمية المستدامين.

ولا تزال الانتخابات سمة رئيسية من سمات الحوكمة. ومنذ إحاطتي الأخيرة (انظر S/PV.8787)، جرت انتخابات رئاسية سلمية ومنظمة في سان تومي وبرينسيبي، مما عزز سجل إنجازات البلد في التحولات الديمقراطية. وأود أن أشيد بشعب سان تومي وبرينسيبي وقادته السياسيين لوضعهم المصلحة الوطنية فوق السياسات الحزبية خلال الانتخابات الرئاسية. بيد أن الحفاظ على المكاسب الديمقراطية سيستلزم مساعدة الطبقة السياسية على تنفيذ إصلاحات رئيسية في مجال الحكم والانتخابات وتزويد البلد بالموارد التي تمكنه من تحقيق

الأهداف الإنمائية الرئيسية حتى يتمكن السكان من الاستفادة من ”منافع الديمقراطية“.

وفي الوقت الذي تستعد فيه المنطقة دون الإقليمية لإجراء انتخابات حاسمة في ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، بما في ذلك في أنغولا وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية وغابون وسان تومي وبرينسيبي، يظل تجديد الالتزام بالعمليات الانتخابية السلمية والديمقراطية أمرا بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار الإقليمي. ويتطلب ذلك توفير الدعم الكافي في الوقت المناسب لتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات سلمية وشاملة وذات مصداقية، ولمنع العنف المتصل بالانتخابات. وسأتابع المساعي الحميدة نيابة عن الأمين العام، حيثما اقتضى الأمر، لتشجيع الحوار السياسي الشامل والهادف في البلدان التي تستعد للانتخابات. وسيكون دعم مجلس الأمن حاسما في هذا الصدد.

وقد ثبتت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على المسار في تنفيذ إصلاحها المؤسسي، بما في ذلك من خلال تفعيل لجنة الممثلين الدائمين المنشأة حديثا، وعقد اجتماعات نظامية. وأود أن أشيد بالجماعة لانخراطها المستمر في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، ودعمها للعملية الانتخابية في سان تومي وبرينسيبي. وتشجعني أيضا الجهود التي تبذلها الجماعة لمعالجة قضايا الحوكمة. وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وبدعم من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، تعمل الجماعة على إنشاء هيكل دون إقليمي للحوكمة. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا تعبئة منظومة الأمم المتحدة بأسرها لدعم الجماعة في تعزيز دورها بوصفها الجهة الفاعلة الإقليمية الرئيسية في مجال السلام والأمن في وسط أفريقيا.

ويلزم وجود جماعة اقتصادية قوية لدول وسط أفريقيا لمساعدة الدول الأعضاء فيها على التصدي للتحديات العديدة التي تواجهها منطقة وسط أفريقيا. وتشمل هذه التحديات، في جملة أمور، الإرهاب والتطرف العنيف، ولا سيما في حوض بحيرة تشاد، وانعدام الأمن البحري في خليج غينيا وضعف مشاركة المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية وأثر تغير المناخ على السلام والأمن.

وقد ظلت أنشطة الجماعات الإرهابية في حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، مصدر قلق كبير. وخلال زيارة مشتركة رفيعة المستوى قمت بها مؤخرا إلى حوض بحيرة تشاد مع الممثل الخاص للأمين العام النظيف من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، أبلغنا بأن الديناميات الأمنية والإنسانية تتطور بسرعة، بسبب إعادة تشكيل بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، مما يؤدي إلى تهديدات إضافية للسكان.

ونتيجة لتكثيف العمليات العسكرية من جانب جيوش البلدان المتضررة، قامت الجماعات الإرهابية بتكييف أساليب عملها، ولجأت إلى وسائل حرب أكثر تطورا وأشد فتكا. وبما أن عمليات الجيش والاقتتال الداخلي بين بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا قد أضعفتهما فيما يبدو، فإن الوقت مناسب لزيادة الدعم الدولي للجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى إلحاق الهزيمة بهذه الجماعات. والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات والجيوش الوطنية المعنية في حاجة ماسة إلى المساعدة التقنية والمادية، ولا سيما في مجال إزالة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتخلص منها، حيث أصبحت أحد الأسباب الرئيسية للوفاة في صفوفها. وهناك حاجة أيضا إلى دعم دولي في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لأن إضعاف جماعة بوكو حرام ووفاة زعيمها أبو بكر شيكاو أديا إلى انشقاق الآلاف من شركائه السابقين.

وعلاوة على ذلك، يستهدف تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، الذي يبدو أنه اكتسب اليد العليا على بوكو حرام، قوات الدفاع والأمن في الوقت الذي يحاول فيه أيضا كسب قلوب وعقول السكان المحليين من خلال الوعظ وتوفير بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية لسد الفجوة الناجمة عن غياب سلطات الدولة. ولذلك فمن الملح بنفس القدر زيادة الدعم الدولي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، على

نحو يعالج الأسباب الجذرية للأزمة ويستجيب لاحتياجات المجتمعات المتضررة، بما في ذلك النساء والشباب، لمنع تطرفهم وانضمامهم إلى الجماعات الإرهابية.

وفي خليج غينيا، ظلت الجريمة البحرية المنظمة تشكل تهديدا لأمن الدولة والأمن البشري، على الرغم من الانخفاض العام في حوادث القرصنة. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل إعطاء الأولوية للأمن البحري في عملهما وتعاونهما المشتركين. وفي هذا الصدد، أرحب بالالتزام الذي كرره أصحاب المصلحة خلال مؤتمر مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر، بتعزيز التعاون والشراكات الإقليمية والدولية من أجل تعزيز التجارة الحرة ومكافحة انعدام الأمن البحري في خليج غينيا.

ولا تزال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يشكل أولوية إقليمية رئيسية. ولا تزال مشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام محدودة على الرغم من التقدم المحرز مؤخرا والإرادة السياسية اللازمة في أجزاء من المنطقة دون الإقليمية. وفي الوقت نفسه، تواصت الدول جهودها لاعتماد وتنفيذ خطط عملها الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اقترانا بإطلاق فروع وطنية لشبكة القيادات النسائية الأفريقية. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تعزيز دعمها للبلدان في تلك المساعي.

وكما أبرز المؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقود في غلاسكو، فإن أثر تغير المناخ يتطلب منا جميعا أن نتعهد بالتزامات جريئة وقوية. وفي وسط أفريقيا، يؤدي تأثير تغير المناخ إلى تفاقم التوترات فيما بين المجتمعات المحلية، إذ يتسبب التنافس على الموارد الطبيعية المستنفدة بشكل مطرد في نزاعات أكثر تواترا وفتكا.

ويشجعني التزام المنطقة دون الإقليمية بالتصدي لتحديات الأمن المناخي، كما تكرر التأكيد عليه خلال الاجتماع الوزاري الثاني والخمسين للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الذي عقد في ليبرفيل الشهر الماضي. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا تكريس اهتمامه لهذه الأولوية العالمية وروابطها بالسلام والأمن، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والحكومات، وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، والجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية.

(تكلم بالفرنسية)

ولا تزال عدة بلدان في وسط أفريقيا تواجه تحديات سياسية وأمنية قد تكون لها آثار سلبية فعلية أو محتملة على البلدان المجاورة والاستقرار الإقليمي. وقد أحرزت تشاد تقدما كبيرا في بلوغ المراحل الانتقالية الرئيسية رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها. وأرحب بالبيان الذي نشر في ختام الاجتماع الوزاري الثاني والخمسين للجنة، الذي أكد من جديد دعم اللجنة الثابت لجهود تشاد الرامية إلى إتمام عملية انتقالية سلمية وديمقراطية في غضون ١٨ شهرا.

كما أن الدعم القوي الذي أعربت عنه لجنة بناء السلام في اجتماعها بشأن العملية الانتقالية في تشاد، المعقود في ٢ كانون الأول/ديسمبر، مشجع أيضا لأنه يساعد على حشد الدعم الدولي من أجل إنجاز عملية انتقالية سلمية وشاملة وسريعة. وهذا الدعم يوجه رسالة قوية إلى أصحاب المصلحة التشاديين والشركاء الدوليين، إذ أن مساهمة الجميع ضرورية لضمان عملية انتقالية ناجحة ترسي أيضا الأساس لسلام دائم.

وقد قررت السلطات الانتقالية قبل أسبوعين منح العفو لبعض أعضاء الجماعات المسلحة في إطار الجهود الرامية إلى تشجيعهم على المشاركة في عمليات الحوار والمصالحة. وسيعزز هذا العفو طابعها الشامل. ويمثل الحوار الوطني الشامل المقترح أيضا فرصة تاريخية. ونأمل أن يكون شاملا للجميع وهادفا وشفافا، وأشيد بكل إخلاص بجميع جهود أصحاب المصلحة التشاديين في ذلك الصدد.

والخطوات التالية للمرحلة الانتقالية – الحوار الوطني والانتخابات وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتوخاة للمقاتلين التشاديين

العائدين إلى بلدهم – ستتطلب دعما دوليا إضافيا كبيرا، خاصة وأن تشاد لا تزال تعاني من حالة اجتماعية واقتصادية مزرية. وسيكون من المهم أيضا تكثيف الجهود لتعزيز العقد والنسيج الاجتماعيين في سياق العملية الانتقالية وما بعدها.

وفيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أبرزت مشاوراتي مع السلطات الوطنية والشركاء الدوليين، بالتنسيق الوثيق مع الممثل الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد مانكيور ندياي، بشأن البعد الإقليمي للنزاع، الجهود المتواصلة التي تبذلها المنطقة لمساعدة البلد على رسم طريق يؤدي إلى السلام الدائم. وإنني على اقتناع بأن المشاركة الإقليمية المنسقة والمتماسكة والمنسقة، لا سيما في إطار خارطة الطريق التي اعتمدت في لواندا في أيلول/سبتمبر، أمر حتمي لدعم التنفيذ الفعال للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يظل السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق الاستقرار الدائم.

وفي الكاميرون، استمر العنف في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من البلد، بما في ذلك ضد أهداف مدنية. ويتخذ النزاع بعدا إقليميا على نحو متزايد، إذ تفيد التقارير بأن الجماعات المسلحة من غير الدول تقيم تحالفات مع كيانات أجنبية وتنشر أسلحة وأساليب أكثر تطورا. وللأسف، لم تحرز مبادرات حل النزاع سلميا سوى تقدم محدود.

وفي هذا السياق، أرحب بالمبادرات المحلية الجديدة الرامية إلى تعزيز نهج منطلق من القاعدة قد يساعد في نهاية المطاف على تهيئة بيئة مواتية لحل الأزمة عن طريق الحوار. وأدعو جميع الأطراف أيضا إلى اتخاذ خطوات حقيقية وحاسمة نحو التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض. ونشجع الأطراف الفاعلة الرئيسية في البلد والشتات على العمل على ضرورة إجراء مزيد من الحوار البناء في تكامل مع توصيات الحوار الوطني الرئيسي من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة. وسيظل الدعم الدولي المتسق والمنسق أمرا حاسما لتحقيق هذه الغاية.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن هذه هي المرة الأولى التي أوافي فيها المجلس بمعلومات منذ تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وإنني على اقتناع بأن المكتب، الذي احتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائه، يمكنه، بدعم من المجلس، أن يواصل مساعدة وسط أفريقيا على التغلب على تحدياتها الأمنية والسياسية والاقتصادية المتعددة، التي تفاقمت بفعل تأثير جائحة كوفيد-١٩، وأن يسهم في تهيئة الظروف اللازمة لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار الإقليميين الدائمين.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد فال على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد روسكو** (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن شكرنا الصادق للممثل الخاص للأمين العام فال على إحاطته الثاقبة اليوم، والأهم من ذلك، على جهوده المتواصلة لدعم السلام والاستقرار والأمن في وسط أفريقيا. وعلى الرغم من أن تواضعكم يجعلكم غير راغبين في سماع هذا الأمر، سيدي، أود أن أنضم إلى السيد فال في إشادته بكم فيما يتعلق بالتزامكم وقيادتكم في عمل مجلس الأمن وخارجه بشأن هذه المسائل وفي المنطقة.

وفيما يتعلق بعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا نفسه، نرحب بشكل خاص بالتعاون بين المكتب ولجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المنشأة مؤخرا، والذي أعلم أنه كان بناء بشكل لا يصدق بالنسبة للممثل الخاص للأمين العام فال خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير. ومما يشجعنا كثيرا أيضا الصلات بين مكتب السيد فال ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكاتب الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى في المنطقة.

وكما بين الممثل الخاص للأمين العام فال اليوم، لا تزال أفريقيا الوسطى تواجه تحديات سياسية واقتصادية وإنسانية وأمنية خطيرة. ولذلك، يظل من المهم أن تعمل بلدان المنطقة مع الأمم المتحدة لدعم

السلام والأمن الإقليميين، وحماية المدنيين في النزاعات، وتعزيز حقوق الإنسان والانتعاش الاقتصادي المرن.

وفي هذا الصدد، أثني على العمل الجاري الذي يقوم به المكتب في مجال منع نشوب النزاعات، ولا سيما جهود الوساطة التي يبذلها السيد فال في جميع أنحاء وسط أفريقيا. إن عمل الممثل الخاص للأمين العام لإبراز ودعم الحوار الشامل والمجدي في البلدان التي تستعد للانتخابات عمل يستحق الثناء. ونرحب زيادة التنسيق بين المكتب وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة دون الإقليمية، ونشيد بهذه الزيادة.

ونعلم أن الممثل الخاص فال يعمل على تحقيق ذلك التنسيق وجمعهم على طاولة واحدة، ولكننا نعتقد أن التركيز بشكل خاص على تنفيذ الخطط والاستراتيجيات المتفق عليها والتشجيع على ذلك يمكن أن يعودا بالنفع بدرجة فائقة.

وإذ انتقل إلى فرادى بلدان المنطقة، كما فعل الممثل الخاص للتو، تود المملكة المتحدة أن تؤكد مجددا دعمها لتشاد وهي تمر بمرحلة انتقالها إلى الحكم المدني والدستوري. وتنضم المملكة المتحدة إلى الممثل الخاص للأمين العام في الترحيب بالخطوات الإيجابية المتخذة نحو تلك المرحلة الانتقالية، بما في ذلك تعيين مجلس وزراء مدني إلى حد كبير والمحادثات الجارية مع جماعات المعارضة المسلحة. ونشجع حكومة تشاد على أن تواصل قيادة عملية شاملة للجميع لتيسير انتقال سياسي ناجح وشامل للجميع.

ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء استمرار الأزمة وانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون. فلا تزال آثارها على المدنيين بالغة، كما سمعنا. فقد أجبر النزاع في تلك المنطقة حوالي ٦٥٠ ٠٠٠ شخص على النزوح من ديارهم و ٦٠ ٠٠٠ شخص تقريبا على البحث عن ملاذ في نيجيريا المجاورة. ويعني استمرار إغلاق ثلثي المدارس، للسنة الخامسة الآن، أن هناك ٧٠٠ ٠٠٠ طفل لا يتلقون التعليم. وندرك ما تعنيه تلك الظروف من حيث كونها محركا للنزاعات.

وقد خصصت المملكة المتحدة هذا العام ٦ ملايين دولار إضافية من المعونة الإنسانية للكاميرون، من شأنها أن توفر مساعدات حيوية، بما فيها الغذاء والإمدادات الطبية وخدمات الصرف الصحي. وتمس حاجة الكاميرون إلى الحوار الذي ذكره الممثل الخاص لتوه، والذي نأمل أن يبذل كل ما في وسعه لتشجيعه، كما سنفعل.

وتدين المملكة المتحدة بشدة الهجمات الإرهابية على المدنيين في أقصى شمال الكاميرون وفي أرجاء المنطقة الأوسع نطاقا لحوض بحيرة تشاد. ونرحب بجهود القوة المشتركة المتعددة الجنسيات للتصدي لجماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية – ولاية غرب أفريقيا في المنطقة، ولكننا سمعنا أيضا عن مدى تعقيد الحالة. وعلينا أن نواصل التركيز على تلك المسألة. وتواصل حكومة المملكة المتحدة دعم جهود تحقيق الاستقرار الإقليمي من خلال دعمها للمرفق الإقليمي لتحقيق الاستقرار في منطقة حوض بحيرة تشاد، بالتعاون مع الشركاء الدوليين وحكومات المنطقة.

أما فيما يتعلق ببوروندي، فنرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة للعودة إلى العمل مع المجتمع الدولي وإظهار التزام أكبر بحقوق الإنسان. وتحقيقا لتلك الغاية، نواصل حث حكومة بوروندي على العمل مع آليات الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان، بما في ذلك المقرر الخاص الجديد المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، وكفالة الاعتراف باحتياجات وحقوق اللاجئين وغيرهم من المشردين والمجتمعات المضيفة.

ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء استمرار العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي لا يزال يتسبب في خسائر فادحة في صفوف السكان المدنيين، مما يفاقم الحالة الإنسانية المحتدمة بالفعل. ونشيد بالرئيس تواديرا لدعوته إلى وقف إطلاق النار من جانب واحد ونواصل تأكيد أهمية إجراء عملية بناء سلام شاملة للجميع.

ونأسف لسماع تقارير أخرى تفيد بأن الشركة العسكرية الروسية الخاصة المسماة بمجموعة فاغنر تواصل ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. فمجموعة فاغنر تشعل فتيل

النزاع وتجني أرباحا وتستفيد من عدم الاستقرار لتحقيق مصالحها الخاصة. وهي لا تقدم حلولا أمنية طويلة الأجل في جمهورية أفريقيا الوسطى أو في أي مكان آخر في أفريقيا، وهي في نفس الوقت تقوض عمل حفظة السلام الدوليين.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر للممثل الخاص فال. فنحن ندرك التحديات الهائلة في جميع أنحاء المنطقة، ونشعر بالامتنان له على التزامه النشط والشخصي بالمساعدة على توجيه الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في المنطقة. ونحن محظوظون بوجوده.

**السيد هاينس** (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص فال على إحاطته الشاملة. وندرك أنه حتى عندما لا يكون عمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ظاهرا جدا، فإنه لا يزال يضطلع بدور رئيسي في المنطقة.

وأود أن أبدأ اليوم بالساحل، حيث يستمر خطر القرصنة والسطو المسلح. ففي كل عام، تكبد القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا المناطق المحيطة تكاليف مباشرة وغير مباشرة وتكاليف الفرص البديلة – تبلغ نحو بليوني دولار. وقد كان ذلك الرقم أحد النتائج التي توصل إليها تقرير صدر الأسبوع الماضي بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتمويل من النرويج لتحليل التكاليف التي تتكبدها الدول الساحلية.

وإذا أضفنا إلى تلك التكلفة النقدية التكلفة البشرية المتمثلة في المخاطر التي يتعرض لها البحارة، سيصبح من الجلي أن الأمن البحري في خليج غينيا يستحق المزيد من التركيز. وتحقيقا لتلك الغاية، تعتزم النرويج، بالتعاون والتشاور الوثيقين مع العضوين الجديدين غانا وغابون وغيرهما من البلدان الإقليمية، تقديم مشروع قرار للتصدي لهذه المسألة.

وستكون فائدة مشروع القرار هذا ثلاثية الجوانب: أولا، من شأنه أن يزيد الاهتمام بتلك المسألة الهامة في المنطقة وخارجها؛ ثانيا، سيشجع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الجارية والجديرة بالثناء في ذلك الصدد؛ ثالثا، مع اقتراب الذكرى العاشرة لاعتماد القرار السابق (القرار ٢٠١٨ (٢٠١١)) ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا، سيمثل مشروع القرار الجديد هذا فرصة لتقييم التدابير الناجعة وتلك التي تحتاج إلى تحسين.

وبالانتقال إلى البر، أود أن أبرز ثلاث مسائل رئيسية أخرى، وهي الدبلوماسية الوقائية وحماية التعليم ومسألة المناخ والأمن.

أولا، فيما يتعلق بمساعي الدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة، من الأهمية بمكان، حتى في ظل غياب بلدان من المنطقة رسميا عن جدول أعمال مجلس الأمن، أن نستجيب لعلامات الإنذار ونستخدم جميع الأدوات المتاحة لنا لاتخاذ إجراءات مبكرة للحيلولة دون أن ينتهي بها المطاف على جدول أعمال المجلس. فلا يمكن أن يُختزل عمل المجلس في دور رجل إطفاء يهرع إلى مسرح الأحداث بعد وقوعها؛ بل يجب أن نحقق أكبر قدر من الاستفادة من التدابير التخفيفية، بما في ذلك الأدوات الوقائية لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، التي يرد وصف الكثير منها في تقرير الأمين العام على نحو جيد (S/2021/975) وتستحق دعمنا. وكما هو الحال دائما، فإن إحدى أكثر الطرق فعالية لكفالة تحقيق السلام المستدام هي التأكد من إشراك جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما النساء.

ثانيا، كما أكد القرار ٢٦٠١ (٢٠٢١) الذي اعتمد مؤخرا، فإن تدمير المرافق التعليمية والحرمان من التعليم يؤثران تأثيرا سلبيا فوريا وطويل الأجل على حياة الأطفال والشباب، وكذلك على مجتمعاتهم المحلية وذويهم. وتدين النرويج بشدة ما يتردد عن استمرار الهجمات ضد المدارس والمرافق التعليمية في أجزاء من الكاميرون، وكذلك في بلدان أخرى في المنطقة. ويسرنا أن التمديد الأخير لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى يتضمن صيغة قوية بشأن أهمية الحماية واستمرار التعليم في حالات النزاع.

ثالثا، وأخيرا، لم يعد بوسعنا تجاهل أن تغير المناخ يفاقم التحديات الأمنية، بما في ذلك في وسط أفريقيا. وفي بوروندي، تجاوز عدد المشردين داخليا بسبب الكوارث الطبيعية ٩٦ ٠٠٠ شخص في آب/أغسطس ٢٠٢١. وفي الكاميرون وتشاد، أدت الاشتباكات القبلية بين جماعات الرعاة والمزارعين، التي تفاقمت جراء تغير المناخ، إلى سقوط قتلى وجرحى. وبينما يواصل المجلس تدارك هذا الواقع، ستواصل النرويج دعمها لمشروع المناخ والأمن التابع لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. ويسعدنا أن نرى أن ذلك المشروع قد انتقل الآن إلى مرحلته الثانية.

وفي الختام، وفي ظل مشهد أمني متزايد التعقيد، غالبا ما يكمن الحل في توثيق التعاون عبر الحدود ومن خلال المبادرات الإقليمية، وهو ما يزداد أهمية في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا. وفيما يتعلق بجميع المسائل التي ذكرتها اليوم، يضطلع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بدور رئيسي في الجمع بين الجهات الفاعلة، مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وجهات أخرى، للعمل معا. وستواصل النرويج دعم تلك الجهود بقوة.

**السيدة غاسري** (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أيضا أن أشكر السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته وعمله المنسق بوصفه رئيسا لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وأود أن أؤكد ثلاث نقاط.

أولا، من الضروري دعم الحوارات السياسية في المنطقة.

وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، ترحب فرنسا بجهود الوساطة المبذولة، ولا سيما ما تبديه أنغولا ورواندا من التزام. وينبغي أن تؤدي تلك الجهود، في ظل عمل الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا دعما للممثل الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى، إلى تسوية سياسية للأزمة. ويجب أن يبدأ ”الحوار الجمهوري“، الذي أعلن عنه في بداية العام، في أقرب وقت ممكن وفي بيئة مواتية.

وفي تشاد، تدعو الخطوات المتخذة منذ اعتماد خريطة طريق للمرحلة الانتقالية في نهاية تموز/يوليه للتفاؤل. ونرحب بعملية التشاور التي تشرك جميع القوى الفاعلة بغية بدء حوار وطني شامل في الوقت المناسب. ومن المهم إجراء الانتخابات المقررة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ بطريقة حرة وشفافة وشاملة للجميع.

وفي الكاميرون، تواصل فرنسا تفاعلها مع السلطات ودعمها لمبادرات الوساطة من أجل دعم مسار الحوار. وبهذا سيكون من الممكن إيجاد حل سياسي للأزمة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، حيث يزداد العنف.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية. يجب مضاعفة الجهود لحماية السكان والاستجابة للاحتياجات الإنسانية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تدعو فرنسا جميع الأطراف الفاعلة إلى احترام وقف إطلاق النار وضمان سلامة السكان. ويتعين على مجموعة ”فاغنر“ أن توقف تجاوزاتها وتهجمها وانتهاكاتها على حساب مواطني أفريقيا الوسطى. وستواصل فرنسا تقديم الدعم الإنساني وقد خصصت مؤخراً ٦ ملايين يورو للمساعدة الإنسانية والغذائية.

وتواصل فرنسا دعمها للسكان في مناطق الشمال الغربي والجنوب الغربي وأقاصي الشمال في الكاميرون من خلال المساعدة الإنسانية ومشاريع تحقيق الاستقرار. والهجمات على المدارس والعاملين في المجال الإنساني والطبي غير مقبولة. وترحب فرنسا بالمساعدة التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى المشردين وأولئك الذين فروا إلى تشاد في أعقاب أعمال العنف القبلي التي وقعت الأسبوع الماضي في منطقة أقصى الشمال في الكاميرون.

وستواصل فرنسا دعم القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التابعة للدول المتاخمة لبحيرة تشاد، ولا سيما من خلال وحدة التنسيق والاتصال، فضلاً عن تقديم ٥٠ مليون يورو من الدعم المالي من أوروبا. وسنواصل دعمنا الإنساني ودعم الاستقرار في حوض بحيرة تشاد.

وأخيراً – وهذه هي نقطتي الأخيرة – يجب على دول المنطقة أن تواصل حشد جهودها، بدعم من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، من أجل التوصل إلى حكم رشيد شامل للجميع. ولا تزال الانتخابات مصدراً للتوتر في وسط أفريقيا. وستُجري عدة دول في المنطقة انتخابات في السنوات المقبلة، كما ذكر الممثل الخاص للأمين العام، بما فيها أنغولا وغابون وغينيا الاستوائية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وساو تومي وبرينسيبي. ومن الضروري أن تجري هذه الانتخابات في سياق يسمح لجميع الأطراف الفاعلة بالمشاركة فيها. وسنولي اهتماماً خاصاً للمشاركة الكاملة للنساء والشباب كناخبين ومرشحين.

وفيما يتعلق بكل هذه الجوانب، تقدم البعثة دعماً لا غنى عنه، وهو ما ترحب به فرنسا. ويجب تعزيز عملها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بالاشتراك مع المكاتب الإقليمية الأخرى للأمم المتحدة وجميع الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين المعنيين.

ويدرك الممثل الخاص أنه يستطيع أن يواصل الاعتماد على دعم فرنسا لمنع نشوب النزاعات وتعزيز السلام في المنطقة.

**السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*):** أنضم إلى الآخرين في شكر الممثل الخاص فال على إحاطته الشاملة. وترحب إستونيا بجهود مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والبلدان في جميع أنحاء منطقة وسط أفريقيا من أجل إحلال السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

لا تزال المنطقة تواجه عدة تحديات على الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية. ونشير إلى أن هناك حاجة إلى توطيد الديمقراطية. وفي هذا الصدد، نشجع تشاد على مواصلة انتقالها السلمي والمدني إلى العمليات الديمقراطية. كما نؤكد على الدور الهام المتمثل في زيادة إعطاء الأولوية للعمليات الانتخابية السلمية والشاملة والموثوقة التي من شأنها أن تسهم في زيادة تمثيل المرأة في الحياة العامة.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم تحسن الحالة الأمنية هذا العام. ولا يزال عدد الحوادث في الكاميرون وتشاد وزيادة استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات على المدنيين يشكل تهديدات خطيرة لاستقرار المنطقة. وتثير القلق بوجه خاص الهجمات التي تستهدف المدارس وتلاميذ المدارس، وكذلك موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. وينطبق ذلك أيضاً على جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تدين إستونيا بشدة هذه الهجمات وأي عرقلة لقدرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على الاضطلاع بولايتها في البلد. لقد كان دور مجموعة فاغنر مزعزعاً للاستقرار بشكل خاص. وفي هذا الصدد، ندعو بلدان المنطقة إلى معالجة المساءلة عن هذه الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان وإلى إحراز مزيد من التقدم في مكافحة الإفلات من العقاب.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن زيادة التعاون والتكامل الإقليمي أمر حيوي للسلام والتنمية. ولذلك نؤكد على أهمية استمرار التحسينات في التعاون الثنائي والإقليمي بين بلدان المنطقة دعماً لعمليات السلام. ويصبح التعاون أمراً لا يمكن الاستغناء عنه بصورة أكبر في وقت جائحة مرض فيروس كورونا، وكذلك في التصدي لآثار تغير المناخ التي تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين وقد ضخمت العواقب المعقدة أصلاً للحالة الإنسانية.

وأود أن أختتم بياني بالثناء على الجهود المتواصلة التي يبذلها الممثل الخاص، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة والشركاء الدوليين الآخرين، في تيسير الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة.

**السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*):** أشكر السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته.

(تكلم بالإنكليزية)

يحيط وفد بلدي علماً مع التشجيع بجهود بلدان المنطقة في الحفاظ على الاستقرار وتعزيز التنمية، على الصعيدين الوطني والإقليمي. بيد أن الطريق إلى السلام والاستقرار على المدى الطويل لا يزال يواجه تحديات أمنية واجتماعية واقتصادية هائلة تفاقمت بسبب تأثير جائحة فيروس كورونا التي استمرت لمدة عامين تقريباً حتى الآن.

وتشاطر فييت نام القلق إزاء استمرار انعدام الأمن بسبب أنشطة الجماعات المسلحة والإرهابيين في بعض أجزاء المنطقة، ولا سيما في حوض بحيرة تشاد. كما أننا نشعر بانزعاج من انعدام الأمن البحري في خليج غينيا، ولا سيما ما تردد عن توسع ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، ما يهدد الاستقرار في المنطقة الأوسع. إن العنف الذي لا يتوقف في منطقتي شمال غربي وجنوب غربي الكاميرون يستلزم بذل جهود جديدة للحوار من أجل إيجاد حل دائم.

ولا تزال الحالة الإنسانية في وسط أفريقيا مزرية نتيجة للنزاعات والأوبئة والفيضانات وتغير المناخ. والمدنيون، ولا سيما النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة، هم الذين يعانون أكثر من غيرهم. وهناك حاجة ماسة إلى دعم سخي لتمويل خطط الاستجابة الإنسانية للتخفيف من محن الناس في المنطقة، ولا سيما ملايين المشردين، وكذلك لضمان تطعيم الجميع بلقاح كوفيد-١٩.

كما نغتنم هذه الفرصة لنكرر إدانتنا الشديدة للهجمات ضد المدنيين، وكذلك ضد العاملين في المجال الإنساني، وندعو جميع الأطراف إلى الامتثال الصارم لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ولا يمكن للسلام والاستقرار والتنمية في الأجل الطويل أن تتحقق إلا عندما تعالج بالكامل الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار. ولا تزال الحالة الراهنة تتطلب تعزيز الجهود الجماعية للتصدي للتهديدات الأمنية التي تشكلها الجماعات المسلحة والإرهابيون، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز المصالحة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتعزيز التكامل لخلق فرص اقتصادية لجميع الناس.

وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على أهمية التعاون الإقليمي. ونرحب بجهود بلدان المنطقة لمواجهة التحديات السياسية والأمنية. وقد بذلت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا جهوداً كبيرة في النهوض بالإصلاح المؤسسي وتنفيذ الأولويات الاستراتيجية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥. لقد أسهم المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إسهاماً كبيراً في تعزيز عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وسيكون وقف إطلاق النار الذي أعلنه الرئيس تواديرا خطوة حاسمة نحو إجراء حوار في ذلك البلد. ونرحب أيضاً بجهود المنطقة في التصدي لتأثير مرض فيروس كورونا، ولا سيما من خلال استراتيجية الاستجابة الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وينبغي أن تقترن جهود البلدان والمنظمات الإقليمية بالمساعدة الدولية. ونؤيد تأييداً كاملاً الإسهام الهام لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والممثل الخاص للأمين العام فال في تحقيق السلام والاستقرار في وسط أفريقيا من خلال المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة. إن التعاون المثمر والبنّاء بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة، بما فيها لجنة بناء السلام، مفيد دائماً إلى حد كبير في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار. وفي الوقت نفسه، يدعو وفد بلدي الشركاء الدوليين إلى تقديم مساعدة تقنية ومالية مستدامة إلى بلدان المنطقة خلال هذا الوقت العصيب.

وحيث إن هذا هو البيان الأخير لفييت نام بشأن منطقة وسط أفريقيا خلال فترة رئاستها الحالية لمجلس الأمن، أود أن أؤكد دعمنا القوي للسلام والاستقرار والتنمية لشعوب وسط أفريقيا. وسنواصل متابعة ودعم جميع الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية.

**السيد راغوتاهالي** (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام فرانسوا لونسيني فال على إحاطته بشأن التطورات في منطقة وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وسأركز مداخلتي بشكل عام على ثلاث نقاط، هي الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في المنطقة.

ففي حين تواجه بعض بلدان المنطقة، مثل تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، حاليا أوضاعا سياسية وأمنية متقلبة، فقد ظلت المنطقة عموما مستقرة سياسيا وسلمية. ويظهر هذا الاتجاه الإيجابي أن الديمقراطية الانتخابية تترسخ تدريجيا وبقوة في المنطقة. ويتجلى ذلك أيضا في النجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية في سان تومي وبرينسيبي. ونهنئ سان تومي وبرينسيبي على تعزيز المكاسب التي تحققت في السنوات الماضية بإجراء انتخابات سلمية.

كما أن التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى يستحق الدعم الجماعي من المجتمع الدولي. ونأمل أن يؤدي وقف إطلاق النار الأحادي الجانب الذي أعلن عنه في تشرين الأول/أكتوبر إلى زيادة النهوض بالسلام والاستقرار وأن تعمل جميع الأطراف معا للمضي قدما في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٩. ونرحب كذلك بالتزام تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بالتصدي للتوترات الحدودية عن طريق الحوار. وفي تشاد، أحرز بعض التقدم نحو تحقيق الإنجازات الرئيسية للمرحلة الانتقالية من خلال عملية الحوار الوطني، وإنشاء المجلس الوطني الانتقالي، وفيما يتعلق بإجراء الانتخابات. ونرحب بتلك التطورات الإيجابية، ونشجع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على مواصلة تقديم المساعدة إلى سلطات الدولة.

وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، ثمة تحديات في المنطقة. وتشكل الشمولية في الحوكمة وصنع القرار الركيزة الأساسية للديمقراطية، حيث الحوار والمصالحة عنصران رئيسيان. وسيتعين على بلدان المنطقة أن تثابر على إيجاد حلول دائمة لبعض التحديات السياسية المستمرة.

ويتطلب التداخل المعقد بين التحديات في منطقة وسط أفريقيا استجابة متعددة الأوجه، بما في ذلك عملية سياسية شاملة تشمل الإصلاحات الانتخابية وتعزيز القدرات الوطنية والإدارات المحلية للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويجب أن يدعم المجتمع الدولي بلدان المنطقة في تطلعاتها إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

وعلى الصعيد الأمني، لا يزال استمرار انتشار الإرهاب في وسط أفريقيا، بما في ذلك في حوض بحيرة تشاد، مسألة تثير قلقا بالغا. فتوسيع نطاق ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية واستمرار عمليات القتل التي ترتكبها بوكو حرام علامات مثيرة للقلق وتستحق إدانتنا القاطعة. ونشيد بالجهود الإقليمية التي تسهم في معالجة هذه المسائل – مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، والاتفاق الرباعي بين تشاد والسودان وليبيا والنيجر لتأمين الحدود المشتركة وحل المسائل العابرة للحدود.

ونرحب بعقد الاجتماع الثالث لمنتدى حكام حوض بحيرة تشاد، وببدء تنفيذ ثماني خطط عمل إقليمية بشأن الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وستكون السيطرة والقيادة المحليتان شرطا أساسيا لتنفيذ تلك الخطط الإقليمية. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم تلك الجهود.

ولا يزال الأمن البحري في خليج غينيا يشكل مصدر قلق بالغ. ويشير تقرير الأمين العام (S/2021/975) إلى وقوع ثمانية حوادث في خليج غينيا، منها خمسة حوادث في المجال البحري التابع للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وثمة حاجة ملحة إلى تشديد المراقبة لضمان الأمن البحري في خليج غينيا من خلال زيادة التعاون الدولي لكفالة معالجة المشكلة بشكل حاسم.

ومن الواضح أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) قد أدت إلى توقف التقدم في بعض المجالات في المنطقة، مع تحويل مسار الموارد لتلبية الاحتياجات العاجلة للاستجابة للجائحة. ونكرر دعوتنا إلى التوزيع العادل للقاحات كوفيد-١٩، بما في ذلك على بلدان منطقة وسط أفريقيا. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي بشكل جماعي من أجل دعم المبادرات التي تكفل التوزيع السريع والمنصف للقاحات على أشد السكان حرمانا. كما أعلنت الهند مؤخرا أنها على استعداد لدعم البلدان المتضررة في أفريقيا في التصدي لمتحور أوميكرون.

وتتمتع الهند بعلاقات صداقة ثنائية ودية مع بلدان في وسط أفريقيا. وفي السنوات الأخيرة، وسَّعت الهند نطاق حضورها الدبلوماسي في المنطقة. وفي هذا العام، افتتحنا بعثة مقيمة في سان تومي وبرينسيبي، مواصلين بذلك المبادرات التي اتخذناها في السنوات السابقة، مثل افتتاح بعثات في غينيا الاستوائية والكاميرون وجمهورية الكونغو. وسنفتتح قريبا بعثتنا الدبلوماسية في تشاد. كما قدمت الهند

مساعدات في مجال التعاون الإنمائي عن طريق قروض بشروط ميسرة قيمتها مليارا دولار لمشاريع في مجالات الزراعة والنقل والطاقة وإمدادات المياه. وفي هذا العام، قدمت الهند أدوية إلى عدة بلدان في المنطقة لمكافحة جائحة كوفيد-١٩. كما وسعت الهند نطاق ما تقدمه من إغاثة ليشمل بلدان وسط أفريقيا بموجب مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي أطلقتها مجموعة العشرين. وسنواصل العمل عن كثب مع منطقة وسط أفريقيا ونظل ثابتين في دعمنا للسلام والازدهار فيها.

**السيد غوميس روبليدو فيردوسكو** (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أود، شأني شأن المتكلمين الآخرين الذين سبقوني، أن أشكر الممثل الخاص فرانسوا لونسيني فال على إحاطته.

يقر وفد بلدي بالخطوات الإيجابية المتخذة في تشاد للتحرك نحو الانتقال الديمقراطي. ونرحب بالتزامها باعتماد دستور جديد وبإجراء انتخابات في عام ٢٠٢٢. ويسرنا أيضا إشراك المرأة في اللجنة المسؤولة عن تنظيم الحوار الوطني. ونأمل أن تكون هذه خطوة أولى نحو عملية انتخابية مفتوحة أمام مشاركة جميع قطاعات المجتمع التشادي.

غير أن بلدي يكرر الإعراب عن قلقه إزاء العنف الذي لا يزال يحصد ضحايا في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون. وندين بصفة خاصة الهجمات على المدارس والعاملين في مجال التعليم، لأنها تحرم الأجيال الجديدة من حقها في التعليم وتديم دورة النزاع العنيف. كما نحيط علما بانزعاج بالتقارير الأخيرة عن صلات مزعومة بين الجماعات الانفصالية في الكاميرون ونيجيريا. فكل ذلك يضر بسلامة أراضي هاتين الدولتين ووحدة القارة. ونحث على إعطاء الأولوية للحوار بمشاركة المنظمات الإقليمية، وبطبيعة الحال، مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لأفريقيا الوسطى. ولا يزال هناك متسع من الوقت لمنع انتشار آثار العنف بشكل أكبر وبطريقة لا يمكن السيطرة عليها.

وفي حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، ندعو مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إلى أن يدعم بقوة تنفيذ خريطة الطريق للسلام التي اعتمدت في مؤتمر القمة التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والتي أدت، لحسن الحظ، إلى إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ومع ذلك فمن المثير للقلق أن نعلم بالإفراج عن حسن بوبا، المتهم بارتكاب جرائم حرب. ويجب على الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية أن تحترم مبدأ التكامل، ولذلك يجب أن تجري تحقيقا في مثل هذه الجرائم المزعوم ارتكابها، أو أن تسلم المتهم إلى المحكمة.

ونعتقد أن المكتب يمكنه، بل وينبغي له، أن يضاعف جهوده لتعزيز اتباع نهج إقليمي في التصدي لمختلف التحديات التي تواجهها المنطقة. ويود وفد بلدي أن يقدم بكل احترام بعض التوصيات إلى البعثة.

أولا، لا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها يشكلان تهديدا للمدنيين واستقرار الحكومات. وبالرغم من أن معظم بلدان المنطقة من الدول الموقعة أو الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها، وعلى الرغم من وجود مبادرات مختلفة لمعالجة المشكلة، لا تزال الأسلحة تعبر الحدود بحرية وعشوائية، كما أنها تزيد من تدهور الحالة الأمنية والإنسانية.

ويجب على مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الاضطلاع بدور نشط في كفالة اعتماد استراتيجية إقليمية لتضافر ومواءمة الجهود الحالية وجعل الالتزامات الدولية والإقليمية لدول وسط أفريقيا واقعا ملموسا.

ثانيا، إن العمليات الانتخابية مصدر متكرر لعدم الاستقرار السياسي والنزاع. ويجب تعزيز الهياكل المؤسسية والقانونية لدول وسط أفريقيا في المسائل الانتخابية بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية. وفي ذلك الصدد، نرحب بإيفاد الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بعثة لمراقبة الانتخابات إلى ساو تومي وبرينسيبي في تموز/يوليه. ونأمل أن تمتد هذه الممارسة لتشمل انتخابات أخرى في عام ٢٠٢٢.

وختاما، تعتقد المكسيك أن الوقاية يجب أن تكون في صميم أولويات مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وفي سياق يضم العديد من الجهات الفاعلة، يجب أن يركز عمل المكتب على تعزيز الحوكمة الإقليمية من خلال دعم المؤسسات القائمة، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

**السيد سن جي تشيانغ** (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام فرانسوا لونسيني فال على إحاطته.

لقد اتخذت البلدان في وسط أفريقيا منذ فترة تدابير فعالة للحفاظ على الاستقرار السياسي واستعادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأظهرت قدرة كبيرة على الصمود والحيوية. إن استقرار منطقة وسط أفريقيا يؤثر على الأمن بشكل عام في أفريقيا. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الاستماع إلى أصوات بلدان المنطقة، واحترام رغباتها، ودعم جهودها لتعزيز الوحدة والتعاون والعمل معا من أجل تحقيق الازدهار والاستقرار الإقليميين. وفي ذلك الصدد، تود الصين أن تؤكد ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن ندعم بلدان المنطقة في اتباع مسار إنمائي يناسب ظروفها الوطنية. وقد أعلن رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى هذا العام، السيد تواديرا، وقف إطلاق للنار من جانب واحد، وواصل بذل الجهود لتحسين الحالة الأمنية. واعتمدت تشاد خريطة طريق انتقالية، وأنشأت مؤسسات وطنية انتقالية، وعقدت حوارا وطنيا أسفر عن تقدم إيجابي. واعتمدت حكومة الكاميرون إجراءات مهمة في مجالات مثل اللامركزية؛ وبناء المؤسسات المحلية؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والثقافة والتعليم من أجل الحفاظ بقوة على الوحدة الوطنية والأمن والاستقرار في منطقتي الجنوب الغربي والشمال الغربي. وتبين هذه الأمثلة بوضوح أن مسارات التنمية التي تناسب الواقع الوطني والظروف التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية هي وحدها التي يمكن أن تسهم حقا في تحقيق الاستقرار والتنمية.

إن استيراد التحول الديمقراطي وفرض نماذج التنمية أو تعمد ممارسة الضغط والجزاءات بشكل متكرر لن يفشل فحسب، بل سيأتي بنتائج عكسية. و سيجرى العديد من دول وسط أفريقيا انتخابات في العام القادم. ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم سيادة تلك البلدان وملكيتها وأن يقدم إليها المساعدة الانتخابية. كما يجب أن يشجع ويدعم المنظمات الإقليمية في الاضطلاع بدور مهم.

لقد غضت بعض البلدان الطرف عن الجهود التي تبذلها بوروندي والتقدم الذي أحرزته في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتجاهلت الآراء القوية لحكومة بوروندي، وفرضت تعيين مقرر خاص لرصد حالة حقوق الإنسان في بوروندي. وتعرب الصين عن رفضها الشديد لتلك الإجراءات، وتدعو تلك البلدان إلى التوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية لبوروندي.

ثانيا، يجب أن ندعم الوحدة والتعاون الإقليميين. ونرحب بالمؤتمر التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي اتخذ مجموعة من القرارات المهمة بشأن الترابط الإقليمي، والتكامل الاقتصادي والتجاري، وبناء آليات الأمن وغير ذلك الكثير. وفي الوقت نفسه، من دواعي القلق أن يواصل تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا وغيره من الجماعات الإرهابية الانتشار في المنطقة. ولا يزال الأمن البحري في خليج غينيا مسألة ملحة. وقد تدهورت الحالة الإنسانية في المنطقة، مع ارتفاع حاد في أعداد اللاجئين والمشردين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بناء آلية أمنية إقليمية، وأن يعزز قدرة المنطقة على الحفاظ على الاستقرار ومكافحة الإرهاب، والتصدى للتحديات العابرة للحدود مثل القرصنة وتهريب المخدرات في خليج غينيا. ويجب أن نساعد البلدان في وسط أفريقيا على تحسين قدرتها على الحكم، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الإدماج والتماسك الاجتماعيين، والقضاء على جميع الأسباب المحتملة لانتشار قوى التطرف والإرهاب.

ثالثا، يجب أن ندعم مكافحة المنطقة لجائحة مرض فيروس كورونا. ومع استمرار تفشي الجائحة في جميع أنحاء العالم وانخفاض

معدل التطعيم في منطقة وسط أفريقيا، لا يمكننا تجاهل الأثر السلبي للجائحة على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. وهذا هو التحدي الأكثر إلحاحا بالنسبة لبلدان وسط أفريقيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تلك البلدان في استجاباتها للجائحة وأن يكثف المساعدة من أجل الإتاحة المبكرة والواسعة النطاق للقاحات مأمونة وميسورة التكلفة. وندعو البلدان إلى الوفاء بفعالية بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وتكثيف مساعدتها، وتوفير التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات بفعالية، ومساعدة بلدان المنطقة على القضاء على الفقر، وزيادة فرص العمل، وتحسين سبل كسب الرزق.

وخلال المؤتمر الوزاري الثامن الذي عقده مؤخرا منتدى التعاون الصيني الأفريقي، أعلن الرئيس شي جينبينغ عن تسعة مشاريع للتعاون العملي مع أفريقيا ووضع سياسات وتدابير في ذلك الصدد، مثل تقديم مليار جرعة لقاح لأفريقيا وتعزيز صادرات أفريقيا إلى الصين، وتخفيف عبء الديون، والاستثمار، والاستجابة للمناخ. ومن شأن تلك المشاريع والتدابير ضخ زخم جديد في التصدي للجائحة وفي تعافي البلدان الأفريقية بعد انتهائها.

ومن خلال التعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والتواصل المستمر مع بلدان المنطقة، ساعد الممثل الخاص فال مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على الاضطلاع بعمله. وبينما يقدم مساعدة محددة الهدف، نأمل أن ينظر في الظروف الميدانية في المنطقة وأن يراعي رغبات البلدان المضيفة، على النحو الذي كلفه به مجلس الأمن. وستواصل الصين دعم عمله.

**السيدة بيرن ناسون** (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص فال على إحاطته اليوم. كما أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في التنويه بمساهمتكم، سيدي الرئيس، في هذه المسائل خلال فترة رئاستكم لمجلس الأمن. لقد كانت جهودكم مهمة جدا لعملنا هنا في المجلس.

وتود أيرلندا أن تشيد بالأنشطة المكثفة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا من أجل مواصلة التعاون الإقليمي وتحسينه، بما في ذلك التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من المنظمات الإقليمية. ونشيد بالجهود المبذولة لتحقيق السلام والأمن، ومكافحة خطاب الكراهية، ومعالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة مرض فيروس كورونا من خلال تعزيز حملات التطعيم.

وتود أيرلندا أن تشكر الممثل الخاص فال بصفة خاصة على مشاركته في الاجتماعات الإقليمية لتحقيق الاستقرار وبناء السلام والتنمية المستدامة، ونرحب ترحيبا كبيرا بعمله خلال الزيارة المشتركة إلى الكاميرون وتشاد ونيجيريا التي قام بها مع الممثل الخاص النظيف من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونعلم أن السيد فال قيم أثر الأزمة في حوض بحيرة تشاد خلال تلك الزيارة. وهذا هو، في رأينا، نوع التعاون العملي بين بعثات الأمم المتحدة الإقليمية الذي يكتسي أهمية حاسمة حقا في التصدي للعديد من التحديات الأمنية والإنسانية العابرة للحدود التي تواجهها المنطقة، والتي ذكرت طوال هذه الجلسة. ونرحب ترحيبا حارا بذلك التعاون المستمر.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، طرحت أيرلندا والنيجر مشروع قرار (S/2021/990) بشأن المناخ والأمن للتصويت في مجلس الأمن (انظر S/PV.8926). واجتذب مشروع القرار مشاركة ١١٣ عضوا من أعضاء المنظمة في تقديمه. ونعتقد أن النص كان يمكن أن يشكل خطوة أولى مهمة نحو إنشاء إطار معزز للعمل في المستقبل. ولكن للأسف، وعلى الرغم من التأييد الواسع النطاق، لم يعتمد المجلس مشروع القرار. وما زلنا نرى قيمته، حتى في مناقشات كالتي نجريها هنا اليوم.

ولا يمكننا تجاهل حقيقة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وتأثيرها. ففي الأسبوع الماضي، استمع المجلس إلى ما يقرب من ٦٠ عضوا في الأمم المتحدة (انظر S/PV.8923)، ناقشوا، في ظل الرئاسة القديرة لرئيس النيجر السيد بازوم، موضوع الأمن في سياق الإرهاب وتغير المناخ. ومن اللافت للنظر حقا أن مقدمي الإحاطات أشاروا إلى الروابط بين الآثار السلبية لتغير المناخ وتجنيد الجماعات

الإرهابية، بما في ذلك بوكو حرام، ولا سيما في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد. إن أنشطة بوكو حرام وتوسع ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية تشكل مصدر قلق. وتؤيد أيرلندا بقوة الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وتظل ملتزمة التزاما راسخا بتنفيذ نهج العلاقة الثلاثية.

إن الاشتباكات بين القبائل حول حوض بحيرة تشاد تبعث على القلق. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أدت أزمة المناخ في العقود الأخيرة إلى تفاقم التوترات على طول روافد بحيرة تشاد، حيث يؤدي انخفاض منسوب المياه إلى اندلاع اشتباكات عنيفة بين الصيادين والرعاة. وقد تسبب هذا القتال في نزوح آلاف الأشخاص إلى الكاميرون وتشاد. ويساورنا القلق لأن هذا النزوح له أيضا تأثير غير متناسب على أشد الفئات ضعفا في المجتمع، أي النساء والأطفال، ومن المرجح أن يزيد من تفاقم التوترات القائمة، وأن يتسبب، كما سمعنا اليوم، في توترات جديدة.

ويسر أيرلندا أن تلاحظ أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا قد تعاون مع آلية الأمم المتحدة للأمن المناخي والشركاء الآخرين لإجراء تحليل للمخاطر والتهديدات الأمنية الرئيسية التي تفاقمت بفعل التغيرات المناخية والبيئية في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك إجراء زيارة ميدانية إلى الكاميرون. إن أيرلندا من الداعمين الفخورين لآلية الأمن المناخي، ونطمح إلى عرض نتائج هذا التحليل، بما في ذلك توصياته.

وتشيد أيرلندا بالنهج الإقليمي الشامل الذي يتبعه المكتب الإقليمي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وصندوق بناء السلام، لدعم العملية الانتقالية الهامة في تشاد، ولكننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء التحديات الأمنية والسياسية والإنسانية الكبيرة في البلد، بل وتأثيرها على المنطقة الأوسع نطاقا. كما تثني أيرلندا على المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على عمله الذي أفضى إلى اعتماد خريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وترحب بوقف إطلاق النار الذي تلاها. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في البلد. ونكرر دعوة الأمين العام إلى احترام وقف إطلاق النار والعودة إلى الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٩.

لقد سمعنا مرة أخرى اليوم عن الحالة الإنسانية المتردية في وسط أفريقيا والأعداد الهائلة التي تحتاج إلى المساعدة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، استمرت الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والصحي والتعليمي وعلى المرافق ذات الصلة دون أن يُعاقب مرتكبوها. إننا ندين هذه الهجمات وندعو إلى محاسبة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان وتقديمهم إلى العدالة.

وأخيرا، ترحب أيرلندا بالعمل الذي يضطلع به المكتب الإقليمي لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة. ودور المرأة في عمليات الحوكمة والوساطة وبناء السلام يكتسي أهمية أساسية للنهوض بالاستقرار والازدهار في المنطقة. إن التعامل مع المجتمع المدني الذي تقوده النساء وضمان مشاركة هؤلاء النساء بشكل مباشر في العمليات الدبلوماسية والسياسية – في القاعة وعلى الطاولة، كما أقول دائما – أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام والأمن في وسط أفريقيا. ونحث جميع حكومات المنطقة على مواصلة إدراج هذا النهج في عملها. وهو التصرف الذكي الذي علينا القيام به.

**السيدة إيفستيغنييفا** (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام فرونسوا لونسيني فال على تشاطر تقييمه للحالة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

وقد أيدت روسيا بلا كلل أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، الذي تعتبره أداة هامة للدبلوماسية الوقائية. ونعتقد أن المساعي الحميدة للممثل الخاص فال مفيدة للغاية.

ولا تزال الحالة في وسط أفريقيا معقدة. وينبع التهديد الرئيسي من أنشطة العديد من الجماعات الإجرامية المسلحة والمنظمات الإرهابية، ولا سيما تنظيم داعش في غرب أفريقيا وجماعة بوكو حرام. ويحافظ

المقاتلون على قدراتهم ويواصلون شن الهجمات على جيوش نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون وإرهاب السكان المحليين. إنهم يستخدمون قواعد خلفية في مناطق يصعب الوصول إليها لشن غارات في عمق أراضي الدول المجاورة.

وتحول القدرة القتالية المنخفضة للقوات المسلحة لدول المنطقة، وعدم كفاية التنسيق العسكري، فضلا عن الافتقار إلى بيانات استخباراتية موثوقة، دون مقاومتها الفعالة للجماعات الإجرامية المنظمة تنظيما جيدا، التي تستخدم أساليب حرب العصابات، وكثيرا ما تحظى بدعم السكان المحليين الذين يضطرون إلى التعايش مع المقاتلين. إن أيديولوجية الإسلام المتطرف تكتسب شعبية متزايدة، وخاصة بين الشباب.

ومن السمات الخاصة للمنطقة حدودها التي يسهل اختراقها والتي يتنقل عبرها بحرية المدنيون السلميون والسلع، من ناحية، والمتشددون والسلع المهربة، من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه من الضروري تكثيف جهود الدول للإسراع في تحديد القنوات التي تغذي الإرهابيين بالموارد الأيديولوجية واللوجستية والمالية والبشرية ومنعها. ومن الضروري أيضا تعزيز التعاون مع الشركاء الأفارقة بشأن قضايا مكافحة الإرهاب على الصعيد الثنائي ومن خلال المحافل الدولية. ونحن من جانبنا على استعداد لتبادل خبراتنا في هذا المجال وتنفيذ مشاريع لبناء القدرات لمساعدة دول القارة على مكافحة الإرهاب والتطرف.

إن الحالة الاجتماعية الاقتصادية للسكان المحليين في المنطقة دون الإقليمية تثير قلقا بالغا. ويمكن وصفها بأنها قريبة من الحرجة. فقد تُرك مئات الآلاف من الأشخاص بلا مأوى، ويتزايد عدد اللاجئين والنازحين، وهناك نقص حاد في الغذاء ومياه الشرب. ولا يزال فيروس كورونا، الذي أدى إلى تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية الصعبة أصلا للسكان، متفشيا في المنطقة.

كما أن سلامة الملاحة في خليج غينيا تثير قلقا بالغا، ولا سيما تزايد عدد حالات أخذ الرهائن للحصول على فدية التي تؤثر على البحارة التجاريين الروس. ويمكن أن يساعد إنشاء تعاون دولي واسع النطاق، لا سيما لأغراض الرصد المنتظم للحالة في البحر وإنشاء نظام لتحديد السفن ومرافقتها وتوفير الإنذار المبكر فيما يتعلق بالأجسام التي يحتمل أن تكون خطرة على طرق النقل البحري، في الحد من مخاطر هجمات القراصنة.

ونرحب بإنشاء منتدى التعاون البحري لخليج غينيا في تموز/يوليه من هذا العام، وهو منبر جديد للاتصال والتنسيق للعمليات العسكرية لمكافحة القرصنة. ونحن على استعداد للقيام بدور نشط في عمل هذه الآلية وتقديم المساعدة إلى شركائنا الإقليميين.

وننوه بأنشطة البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي أسهم بالفعل إسهاما كبيرا في الجهود الجماعية الرامية إلى تطبيع الحالة قبالة منطقة القرن الأفريقي. وتعتزم روسيا هذا العام تقديم تبرع لصندوق البرنامج العالمي للمساعدة التقنية إلى غابون وغينيا الاستوائية، وفي عام ٢٠٢٠، خصصت روسيا تبرعات لتقديم المساعدة التقنية لخفر السواحل في غانا ونيجيريا.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت مفرزة من سفن الأسطول الشمالي في أكتوبر/تشرين الأول من هذا العام في الخدمة الفعلية في مياه خليج غينيا لإجراء تدريبات لمكافحة القرصنة. ونلاحظ العملية الناجحة التي قامت بها قواتنا البحرية لمنع القراصنة من الاستيلاء على السفينة "MSC Lucia". ومع مراعاة الاختلافات الإقليمية الكبيرة جدا في مظاهر القرصنة وما يتصل بها من أنشطة إجرامية، فإننا ندعو إلى التنفيذ السريع لمبادرة الرئيس فلاديمير بوتين لإنشاء كيان عالمي متخصص تحت رعاية الأمم المتحدة لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بمكافحة الجريمة البحرية في مختلف المناطق.

وفيما يتعلق بالاتهامات التي يكيلها عدد من البلدان لروسيا، فلا جديد إطلاقا بالنسبة لتلك المحاولات.

ونوجه انتباه المجلس إلى أن جميع الدول التي تكلمت بصراحة والدول التي قد تتناول هذا الموضوع من بعدي لها تاريخ محزن للغاية

في زعزعة استقرار البلدان الأخرى، ليس في أفريقيا فحسب، باقتراف الجرائم الجماعية ضد شعوب بأكملها. وحتى اليوم، فهي أبعد ما تكون عن الكمال من حيث حقوق الإنسان. ونتيجة لتدخلها العسكري، كثيرا ما تموت أعداد كبيرة من المدنيين. ويتزايد تكرار التقارير الواردة عن هذا الموضوع في وسائط الإعلام.

ولذلك لا يمكننا أن نعتبر البيانات المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى التي أدلى بها هؤلاء الزملاء في المجلس سوى حملة إعلامية منافقة وحسودة ومنسقة. وأذكر بأن المحرك الرئيسي لعدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى هو نشاط الجماعات المسلحة غير المشروعة وأن البلد، مثله مثل البلدان الأخرى في أفريقيا وأماكن أخرى، له كل الحق السيادي في اختيار شركائه لمكافحة التهديدات الأمنية.

**السيد ميلز** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام فال على إحاطته.

سأثير اليومأربع حالات خاصة ببلدان محددة ومسألة تهديدين إقليميين.

أولا، تود الولايات المتحدة أن تعرب عن امتنانها للاتحاد الأفريقي لتعيينه ممثلا ساميا لتشاد لتشجيع الإصلاحات والخطوات المستمرة نحو الانتقال الديمقراطي. ونؤيد جهود الممثل السامي وننضم إلى الدعوات إلى الانتقال السلمي وفي الوقت المناسب بقيادة المدنيين إلى حكومة منتخبة ديمقراطيا في عام ٢٠٢٢.

ويبين تقرير الأمين العام (S/2021/975) التقدم في المراحل الرئيسية. ونأمل أن نرى المزيد من التقدم نحو حوار وطني شامل وفي الوقت المناسب. وتحقيقا لهذه الغاية، شجعنا القرار الذي اتخذه المجلس العسكري الانتقالي في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بمنح العفو لنحو ٣٠٠ عضو من الجماعات المسلحة، مما جعلهم يشاركون بصورة بناءة في الحوار الوطني. ويجب إشراك المرأة والمجتمع المدني في الحوار. وللمضي قدما، نأمل أن نرى خطة ملموسة وجدولا زمنيا للانتخابات التشريعية والتنفيذية. ووجود حكومة تمثيلية منتخبة ديمقراطيا هو أفضل طريق لتحقيق الازدهار والاستقرار في تشاد في الأجل الطويل.

ثانيا، لا نزال، شأننا شأن الآخرين، نشعر بالقلق إزاء استمرار العنف في الكاميرون، بما في ذلك مناطق أقصى الشمال والشمال الغربي والجنوب الغربي من البلد. ونتفق مع تقرير الأمين العام بأن الحوار بين الحكومة والانفصاليين المسلحين في المناطق الناطقة بالإنكليزية لم يكتسب زخما كافيا. ونؤيد دور مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تعزيز الحوار السياسي الشامل في الكاميرون وندعو إلى الوقف الفوري للهجمات على قوافل الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

ثالثا، في جمهورية أفريقيا الوسطى، ندعو جميع الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار الذي أعلنه الرئيس تواديرا، وكذلك الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى المبرم في شباط/فبراير ٢٠١٩ وخريطة طريق المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ونحث مرة أخرى جميع الجهات الأمنية الفاعلة على تنسيق عملياتها مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان.

رابعا، في بوروندي، اعترفت الولايات المتحدة بالتطورات الإيجابية بإنهاء برنامجها للجزاءات الثنائية وما يتصل بذلك من قيود على تأشيرات الدخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ولا تزال الولايات المتحدة قلقة إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان تهدد بتقويض التقدم المحرز، ولكن قرارنا يعكس الظروف المتغيرة في بوروندي منذ عام ٢٠١٥ وسعي رئيس بوروندي إلى إجراء إصلاحات في قطاعات متعددة. والجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة تستجيب دائما للحالة في الميدان، وقد رفعت في بوروندي في أعقاب خطوات إيجابية ملموسة.

وفيما يتعلق بحالتين إقليميتين، تدين الولايات المتحدة جميع الهجمات التي تشنها بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا. وتؤيد حكومة الولايات المتحدة جهود بلدان المنطقة للتصدي للإرهاب بفعالية دعما لنهج شامل لتحقيق السلام والاستقرار والأمن.

وأخيرا، لا تزال الولايات المتحدة تعرض مكافأة تصل إلى ٥ ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى اعتقال قائد جيش الرب للمقاومة جوزيف كوني أو نقله أو إدانته. ونحث أي شخص على علم بمكان وجود كوني على الاتصال ببرنامج المكافآت المخصصة لمكافحة جرائم الحرب والمساعدة في تقديمه إلى العدالة.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل النيجر. يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهي تونس وكينيا والنيجر، وكذلك باسم سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١).

نشكر السيد فرونسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، على إحاطته الشاملة والغنية بالمعلومات. ونشيد بعمله في تعزيز السلام من خلال الوساطة والدبلوماسية الوقائية من خلال دعم العمليات الانتخابية وحل النزاعات وبناء السلام والانتعاش الاقتصادي في المنطقة.

إن الحالة السياسية في المنطقة تشهد تقدما إيجابيا كبيرا، ولذلك نثني على جهود مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فضلا عن الشركاء الإقليميين الذين يواصلون تشجيع الجهود المتضافرة لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

وكان لعمل المكتب لتعزيز السلام والأمن في المنطقة وإدماجه أثر واضح. وفي هذا الصدد، ندعو إلى التنفيذ الفعال للقرارات التي اعتمدت في المؤتمر التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي عقد في شكل افتراضي، لتعزيز التكامل والأمن الإقليميين والمبادرات التي تمخضت عن نتائج مؤتمر القمة المصغر الثالث للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في ١٦ أيلول/سبتمبر. وقد أسهم الاجتماعان في إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أصدره الرئيس تواديرا في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونؤكد من جديد أن الحوار الوطني الشامل حقا سيكون عاملا أساسيا في تنشيط الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٩. ولذلك، ندعو إلى عملية إقليمية منسقة ومتسقة، بغية إحراز تقدم ملموس في عملية السلام والمصالحة في البلد. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمساعي الحميدة والدعم السياسي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا النهج التعاوني حاسم في معالجة القضايا معالجة شاملة، ومعظمها متداخل ويؤثر على الدول والمناطق المجاورة.

ومن الأمثلة الملموسة على ذلك مسألة المقاتلين الأجانب في الجزء الجنوبي من ليبيا وتأثيرهم الذي يحتمل أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار على الدول والمناطق المجاورة. وبغية معالجة الحالة بالأولوية التي تستحقها، نشجع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على مواصلة تعاونه مع مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

ونرحب بالتقدم المحرز في العملية الانتقالية في تشاد ونشجع سلطات البلد على ألا تدخر جهدا لزيادة ضمان شمولية عملية الحوار الوطني، بما في ذلك العملية الجارية لاعتماد دستور جديد. ونشجع الزخم الذي أطلقته سلطات البلد في فتح المجال الديمقراطي أمام المعارضة السياسية والجماعات السياسية - العسكرية وفي حماية الدور الواعد للمرأة في عملية استعادة السلام والأمن.

وعلاوة على ذلك، ترحب مجموعة ٣+١ بتولي الممثل السامي للاتحاد الأفريقي والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لتشاد مهامه في ٢٨ تموز/يوليه، وتدعو إلى تقديم الدعم إلى مجموعة الشركاء الدولية لدعم عملية الانتقال في تشاد، التي تتكون من شركاء تشاد الإقليميين والدوليين الرئيسيين، لتعزيز العملية الجارية.

وفي الكاميرون، نشجع على مواصلة الجهود التي تبذلها السلطات للمضي قدما بعملية اللامركزية، وفقا للتوصيات المنبثقة عن الحوار

الوطني الرئيسي لعام ٢٠١٩، الذي، يجب أن نقول، تأخر بسبب العنف المستمر في الميدان.

ونشجعها على تعزيز دور المرأة في المجالات السياسية من أجل توطيد السلام بما يتماشى مع أول مؤتمر وطني للمرأة في الكاميرون من أجل السلام، وهو المؤتمر المعقود في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تموز/يوليه. وتجدر الإشادة بالمساعي الحميدة للممثل الخاص في ذلك الصدد.

ويساورنا قلق عميق إزاء تدهور المناخ الأمني في المنطقة، الذي يتسم بأنشطة الجماعات الإرهابية المتطرفة والإرهابية غير المشروعة في حوض بحيرة تشاد. كما يقلقنا للغاية اشتباه حدوث تواطؤ بين الجماعات المسلحة الانفصالية في الكاميرون والجماعات المسلحة النشطة في بعض البلدان المجاورة.

ونكرر هنا دعوتنا لدعم تنسيق العمل بين بلدان المنطقة ضد الهجمات المستمرة التي تشنها جماعة بوكو حرام التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، وكذلك للعمل المشترك بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وكيانات الأمم المتحدة الأخرى. ويجب تقديم الدعم والتحليل والتأييد لتلك البرامج المشتركة التي تهدف إلى التخفيف من تأثير بوكو حرام في جميع أنحاء المنطقة.

ونكرر دعوة الأمين العام إلى التعجيل بتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، وذلك لتخفيف معاناة السكان المتضررين، ولا سيما الفئات الأضعف، بمن فيهم النساء والشباب.

ونؤيد كذلك توصيات الأمين العام الداعية إلى التعاون العاجل داخل الهيئات المتعددة الأطراف والثنائية لحل مسألة القرصنة البحرية في خليج غينيا، التي لا تزال تشكل تهديدا إضافيا للأمن البحري العالمي.

ولا تزال الحالة الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة مثيرة للقلق بسبب النزاعات المستمرة والكوارث الطبيعية. وقد ظلت الإحصاءات التي قدمتها الأمم المتحدة عمليا بدون تغيير منذ التقرير السابق في حزيران/يونيه (انظر S/2021/517). وينطبق الشيء نفسه على خطة الاستجابة الإنسانية لهذا العام.

ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك استخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، والهجمات على المدارس والمدرسين، والعنف الجنسي والجنساني، التي ترتكبها الجماعات المسلحة تثير القلق وتؤدي إلى تشريد مئات الأسر.

وهنا، ندعو الشركاء الدوليين إلى دعم جهود بلدان المنطقة، وكذلك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، لمعالجة الوضع الإنساني. كما تحتاج لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة إلى الدعم في عملها المصاحب للجهود الإقليمية لتحقيق التعاون الاقتصادي. والتنمية وبناء السلام في جميع أنحاء المنطقة.

وفي الختام، فإن مجموعة A3+1، التي تدعو إلى استئناف المفاوضات من أجل الإسراع باعتماد بيان رئاسي بشأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، تشجعها التطورات في مجال التعاون الإقليمي والمبادرات الدبلوماسية التي قام بها القادة في المنطقة. وفي الوقت نفسه، نرحب بجهود الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا لدعم التعاون الإقليمي وندعو إلى دعم لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في جهودها للتنسيق مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

ونشيد كل الإشادة بالممثل الخاص للأمين العام ونشجعه لمشاركته المستمرة والفعالة في تعزيز السلام والأمن في المنطقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

*رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.*